عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب و حلول)

دنان راضية[1]

الملخص:

إن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس في ازدياد عجز الموازنة العامة في مختلف الدول العالم على اختلاف مستوياتها من التقدم الاقتصادي سواء متقدمة أم نامية و إن كانت بدرجات متفاوتة ،و هي تكاد تكون ظاهرة عامة ، و في ظل زيادة حجم الإنفاق العام و قصور الموارد المالية لمقابلة تلك الزيادة، مما أدى إلى اللجوء إلى مصادر تمويل مختلفة للتغطية العجز الموازني و ما ترتب عنها من آثار على الإقتصاد الجزائري بصفة خاصة و اقتصاديات الدول المتخلفة بصفة عامة.

و عليه تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل التطورات التي طرأت على الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة 1990-2009 ، و ذلك لتعميق فهمنا لطبيعة العجز الموازي في الجزائر و أسبابه و طرق علاجه مع استعراض لأهم مفاهيم المتعلقة بالعجز الموازني.

الكلمات الدالة:

الموازنة العامة، العجز الموازني، تمويل العجز.

المقدمة:

تعتبر الموازنة العامة بمثابة برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة، حيث يعكس هذا البرنامج سياستها في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، من خلال ما تنصرف إليه أوجه الإنفاق و الإيرادات، و لقد أصبحت الموازنة العامة الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة في السياسة المالية لتحقيق برامجها الاقتصادية و الاجتماعية.

و كانت تقتصر الموازنة العامة في مفهومها التقليدي على الإيرادات العامة و نفقاتها و أن يتعادل إيراداتها و نفقاتها سنويا و بصورة دقيقة، و لم يكن للموازنة العامة أي تأثير على حوافز الأفراد في سبيل توجيه نشاطهم في اتجاه معين، هذا ما كان يسعى بالموازنة الحيادية و عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و لكن بعد التطورات و المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية خصوصا تلك التي صحبت أزمة الكساد العالمية 1929-1931و عجز المدرسة الكلاسيكية في إيجاد الحل[1] و لقد برزت العديد من المواضيع الرائدة حول دور الموازنة العامة، و لقد كانت في هذا السياق بالذات قد برزت الأفكار المتحررة ليكنز، الذي نادى بضرورة تدخل الحكومي في إدارة النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق العام و زيادة معدلات الاستثمار من أجل ضمان التوازن الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام بمعدلات تفوق ازدياد في حجم الإيرادات العامة إن لم نقل تراجعها.

و لقد عرفت الجزائر في منتصف الثمانينات من القرن الماضي عجزا في الموازنة العامة بسبب انخفاض أسعار النفط، لكون الجباية البترولية تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة مقارنة بإيرادات العادية، و مع نهاية الثمانينات واجهت سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ثلاثة أنواع من الإختلالات:

- ✓ الاختلال المتزايد في ميزان المدفوعات
- ✓ ارتفاع معدلات التضخم

[1] أستاذة مساعدة بالمدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي

✓ العجز المتزايد في الموازنة العامة.

نتيجة نمو حجم و نسبة الإنفاق العام من جهة، و قصور الموارد المالية لمقابلة الزيادة في الإنفاق العام من جهة أخرى، مما أدى إلى الاعتماد على وسائل تمويل تضخميه عن طريق زيادة الاقتراض الحكومي أو الإصدار النقدي.

و عليه ينقسم هذا البحث بعد المقدمة إلى خمسة أجزاء نتطرق في الجزء الأول إلى المفاهيم المتعلقة بالعجز الموازني و كيفية قياسه و سنتحدث في الجزء الثاني عن أسباب العجز الموزاني، أما الثالث نتناول فيه طرق المختلفة للتمويل عجز الموازني و نقدم في الجزء الرابع لنمو و تطور ظاهرة العجز الموازني في الجزائر. و نختم الورقة بأهم النقاط التي تم تطرق إليه و النتائج التي تم توصل إليها.

1- مفهوم العجز الموازني و كيفية قياسه

يقصد بالعجز الموازني زيادة إجمالي النفقات العامة على الإيرادات العامة، و العجز في الموازنة العامة يأخذ بوجه عام شكلين أحدهما يكون العجز هيكليا أي ناتجا عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة و عدم قدرة الإيرادات العامة على ملاحقة التزايد في النفقات العامة و الثاني أن يكون العجز مؤقت أي ناتجا عن إتباع إحدى السياسات التي يتم اختيارها للإحداث هذا العجز في الموازنة العامة.

و تتوقف طريقة قياس العجز الموازني على طبيعة الهدف المرجو تحقيقه من وراء هذه العملية لذا هناك عدة مفاهيم للعجز الموازني أهمها[2]:

– **العجز الشامل**: هو الذي يقيس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد دون أقساط القروض المستحقة، و بين الإيرادات العامة (الإيرادات الضريبية و غير الضريبية)، و عليه فإن العجز المالي يعكس الفجوة التي يجب تغطيتها بالاقتراض العام، بما في ذلك الاقتراض المباشر من البنك المركزي.

– **العجز الجاري**: هو الفرق بين الإنفاق الجاري و الإيرادات الجارية، حيث لا يأخذ الإنفاق الاستثماري في هذا المفهوم، و المنطق الكامن وراء ذلك هو أن زيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية في مجال الاستثمار لا تغير وضع صافي الأصول للحكومة.

– **العجز الأساسي**: يتضمن العجز الجاري فوائد الديون، إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي، مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضيه و ليس حالية، و عليه يمكن القول أن العجز الأساسي يستبعد فوائد الديون ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية[3].

– **العجز التشغيلي**: (أو العجز المصحح للتضخم) و هو العجز الموحد للقطاع العام مطروح منه ذلك الجزء من الفوائد الذي تم دفعه تعويضا للدائنين عن خسارة التي لحقت بهم نتيجة التضخم. و من تم العجز التشغيلي يحاول القياس العجز في ظروف التضخم، و عليه يتمثل العجز في متطلبات إقتراض الحكومة و القطاع العام ناقص الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم.

–**العجز الهيكلي**: و هو العجز الشامل مصحح بإزالة العوامل الآنية أو المؤقتة على الموازنة العامة[4] دون أن تعكس القيمة الحقيقية في المدى الطويل. و يعبر العجز الهيكلي عن الجزء من النفقات العامة التي لم تستطيع الإيرادات العامة تمويله أو تغطيته بصفة مستمرة[5]، و هو راجع على عدم قدرة الإيرادات العامة على مواكبة تزايد نمو في النفقات العامة و هذا النوع الأخير من العجز يتطلب علاجه عن طريق التخفيض من معدل نمو الإنفاق العام، أو تعظيم نمو الإيرادات العامة، أو عن طريق إصلاحات هيكليه للأسعار و أسعار الفائدة و أسعار الصرف.

العجز الهيكلي = العجز الشامل – العجز الظرفي

2-أسباب العجز الموازني

يمكن إرجاع العجز في الموازنة العامة[6] إلى:

- ✓ الأزمات الاقتصادية،
- ✓ ازدياد الأعباء المالية للدولة و تراجع في الإيرادات العامة.

2-1: **الأزمات الاقتصادية**: عند ما يكون العجز ناشئا عن الركود الاقتصادي، تعتبر محاولة تحقيق موازنة الميزانية عن طريق زيادة الضرائب، أو التقليل من الإنفاق العام سببا لزيادة حدة الأزمة الاقتصادية، و معالجة هذا العجز يكون عن طريق زيادة الإنفاق العام بقصد بعث الروح في الكيان الاقتصادي للدولة، و هذا بموجب نظرية العجز المقصود أو المنظم و هي تعبير عن أفكار كينز و ميردال، و ترى هذه النظرية في أن العجز وسيلة أساسية للإنعاش الاقتصاد و إخراجه من مرحلة الكساد[7] و الركود، و يتضمن العجز المقصود أن برنامجا للإنفاق العام[8] يمكن أن يبعد الاقتصاد عن مركز الكساد و يشجع على الانتعاش و النهوض الاقتصادي.

و يعتبر العجز المقصود وسيلة تستخدمها الحكومات لمعالجة العجز الطارئ، و حسب هذه النظرية ما دام الاقتصاد بعيدا من وضعية الاقتصاد الكامل بإمكان في هذه الحالة الدولة أن تتابع العجز، فوصول الاقتصاد إلى وضعية التشغيل الكامل هو المؤشر للإيقاف العجز.

2-2: **إزدياد الأعباء المالية**: لقد شهدت الموازنة العامة في الدول النامية و منها العربية تزايد في حجم العجز الموازني عكس اختلال هيكليا لهذه الدول، نتيجة برامج التنموية المتبناة من قبل هذه الدول من جهة و الأزمات الخارجية من جهة أخرى.

و يمكن إرجاع تفاقم عجز الموازنة العامة إلى أربعة عوامل أهمها[9]:

- توسع جهاز الإداري والحكومي بما في ذلك مشروعات والمؤسسات القطاع العام.
- تزايد الإنفاق العسكري.
- زيادة المدفوعات التحويلية التي تميزت بما دولة الرفاه لتمويل الخدمات الاجتماعية و إعانة البطالة.
- تأثير التضخم و تدهور القوة الشرائية للنقود، و مع ازدياد حده الضغوط التضخمية بسبب ارتفاع الأسعار، و ارتفاع كلفة الاستثمارات العامة نتيجة عدم تطبيق مبادئ الإدارة الحديثة في تنفيذ هذه المشروعات.
- زيادة أعباء الدين العام المحلي و الخارجي كمفسر للنمو الذي حدث في النفقات العامة في غالبية الدول النامية.

2-3: أما فيما يتعلق بالإيرادات العامة فقد عرفت تراجع في نمو الذي لم تواكب النمو الحاصل في الإنفاق العام، بل اتجهت في بعض الدول النامية نحو الانخفاض لعدة أسباب أهمها:

أ. ضعف الطاقة الضريبية و التي تقيس نسبة حصيلة الضرائب باختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تضل تلك النسبة إلى 10-20% في الدول النامية في حين بلغت في دول المتقدمة إلى ما لا يقل عن 30% ، و يرجع انخفاض الطاقة الضريبية لمجموعة من أسباب أهمها:

- انخفاض الوعي الضريبي و اتساع حجم المداخيل غير النقدية.
- اتساع نطاق الاقتصاد الموازي الذي يتميز بكثرة الأنشطة غير مشروعة أصحابها يحققون دخولا مرتفعة لا تخضع للضرائب.

- جمود النظام الضريبي، نتيجة عدم قدرته على الاستجابة، و تقديم السياسات الملائمة التي تعمل على معالجة الضغوط التضخمية من جهة و انخفاض القوة الشرائية للنقود من جهة أخرى.
- الإعفاءات و المزايا الضريبية لكثير من المشروعات الاستثمارية دون أن يقابلها تنوع في الأوعية الضريبية.
- التهرب الضريبي الناجم عن كون التشريع الجبائي يحمل العديد من الثغرات و كذا قصور الإدارة الضريبية في أداء مهامها .

ب. أهمية الضرائب الغير المباشرة: يتم الاعتماد بصفة كبيرة على الضرائب غير المباشر[10] و التي تشكل جزء الأكبر من الإيرادات الضريبية، و التي تعتبر أكثر فاعلية من الضرائب المباشرة في وصول إلى عدد أكبر من السكان[11] كما أنها مقبولة سياسيا للان توزيع أعباءها غير واضح و سهولة تحصيلها و عدم شعور الممول بثقلها.

3-تمويل عجز الموازنة العامة:

يتم تمويل العجز من خلال الأساليب التالية:

- الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي)،
- التمويل بالدين ،

3-1: الإصدار النقدي: يرتبط الإصدار النقدي لدى العامة بفكرة طبع نقود جديدة، و يسمى كذلك بالتمويل التضخمي، ويتم استخدامه من قبل الدول خاصة النامية، نتيجة نقص في حصيلة الضرائب بحكم محدودية الدخول، و محدودية النشاطات الاقتصادية و التي بدورها تحدد القدرة على تحصيل الإيرادات الضريبية، بالإضافة على محدودية قدرتها على الاقتراض الداخلي و الخارجي.

إن عملية إصدار النقدي تمثل دينا على الإقتصاد القومي، للان وحدة النقد الجديدة هذه تعبر عن قوة شرائية، تفقد قيمتها إن لم تجد سلعا و خدمات يطرحها الإنتاج القومي، و بذلك و هي تمثل دينا ينبغي الوفاء به من خلال دعم القدرة الإنتاجية للمجتمع قبل التفكير في أمر تغذية الدورة النقدية فيه بأي إصدار نقدي جديد، و إلا تحقق الاتجاه العكسي، و هذا يعرض الإقتصاد لخطر التضخم.

و تجدر الإشارة إلى أن الإفراط في الإصدار النقدي يؤدي إلى أثار اقتصادية و إجتماعية[12] أهما :

- ✓ يضر ارتفاع الأسعار بأصحاب الدخول الثابتة و بالتالي انخفاض مستويات المعيشة.
- ✓ يؤدي التضخم إلى تأثير سلبيا على نوعية الاستثمارات و ارتفاع تكاليفها.
- ✓ يؤدي التضخم إلى عجز في الميزان التجاري و عليه فإن عملية الإصدار النقدي سلاحا ذا حدين فإن الرغبة في الاستفادة منه تفترض التمسك بالحذر بحيث يكون:

* الجهاز الإنتاجي يتمتع بدرجة عالية من المرونة،
* هناك فائض في عناصر الإنتاج،
* أن يتم الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات الاستثمارية المنتجة.
* و في حالة إن اضطرت الدولة لهذه الوسيلة فعليها أن تقوم بالإصدار النقدي على شكل دفعات بسيطة و في فترات متباعدة بحيث يستطيع الإقتصاد الوطني امتصاصها و مقاومة الاضطرابات التي يحدثها.

2-3: **التمويل بالدين**: و هو عبارة عن استخدام أموال مقترضة (اقتراض حكومي) لتمويل العجز، و أولئك الذين يقرضون الأموال للحكومة لغرض تمويل العجز عادة ما يقومون بذلك بمحض إرادتهم مع التزام الحكومة برد المبالغ المقترضة مع الفائدة في تاريخ المحدد، و قد تكون هذه الديون داخلية أو خارجية.

-التمويل المحلي: عن طريق إصدار سندات حكومية و بيعها للقطاع الخاص، مقابل حصول الحكومة على السيولة التي تستخدمها في تغطية العجز، و هذا النوع من التمويل ليست له آثار تضخميه، و ذلك للان بيع هذه السندات يؤدي إلى تحويل جزء من الدخل لدى القطاع الخاص إلى الدولة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري للقطاع الخاص بقدر ما لمشتريات هذا القطاع من تلك السندات، حتى لو قامت الدولة بإنفاق قيمة هذه السندات فإن الطلب الكلي في الإقتصاد الوطني لن يرتفع بل يقابلها انخفاض في الطلب الكلي من قبل القطاع الخاص مما يعني عدم حدوث ارتفاع في المستوى الأسعار[13].

و تتوقف فعالية هذه الوسيلة على توافر الأسواق المالية المتطورة، و على تحقق أسعار فائدة مرتفعة تزيد على معدلات تضخم السائدة، بالإضافة إلى توفر ثقة القطاع الخاص و الأفراد في هذه السندات الحكومية، إلا أنه أن أغلب هذه الشروط غير متوفرة في الدول النامية و منها الجزائر.

-التمويل الخارجي: إن عدم كفاية المدخرات الوطنية و قلة مصادر التمويل المحلية، يجعل الدولة إلى الاقتراض الخارجي سواء من حكومات أجنبية أو المنظمات الدولية، و هذا النوع من التمويل للعجز يمكن أن يكون في شكل المنح أو القروض الميسرة أو التفضيلية، و الاقتراض التجاري[14]، و الدول التي اعتمدت على هذا النوع من الطرق نجم عنها كثير من الآثار السلبية كتصاعد حجم الدين الخارجي و تصاعد أعباء خدمته، بالإضافة إلى كلفة سياسية و متمثلة في مجموعة الشروط المالية و النقدية التي تشترطها الدول أو المؤسسات المقدمة للقرض على الدول المقترضة.

و لقد احتلت المصادر الخارجية من حيث أهميتها النسبية في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 1: تطور المديونية الخارجية للجزائر 1990-1995

الوحدة مليار دج

السنوات / التعيين	1990	1991	1992	1993	1994	1995
حجم المديونية الخارجية	27772	27678	26678	25724	29486	31583
نسبتها من PIB	47.9	65.3	62.8	52.1	69.9	76.1
نسبة خدمة المديونية إلى الصادارت	66.4	73.9	76.5	82.5	93.4	70.6

المصدر نشرات إحصائية للديوان الوطني للإحصاء

يمثل الجدول أعلاه تطور حجم المديونية الجزائرية حيث بلغ نسبة الدين العمومي إلى إجمال الناتج المحلي 52.1% في سنة 1993 بينما بلغ نسبة خدمة الديون إلى قيمة الصادرات من السلع و الخدمات إلى 82 % مما اضطرت بالسلطات إلى لجوء إلى إعادة الجدولة.

4-تطور العجز الموازني في الجزائر:

يقسم التصنيف الميزاني في الجزائر النفقات إلى صنفين مقسمة بدورها إلى أبواب النفقات الجارية (التسيير) و النفقات الرأسمالية (التجهيز)، و بالنسبة للإيرادات العامة فهي تشمل الضرائب عادية، إيرادات عادية أخرى، و جباية البترولية.

و من البديهي أن العجز في الموازنة العامة للجزائر مرتبط بتغير أسعار النفط و بتزايد الإنفاق العام، فما بدأ العجز في الموازنة العامة إلا مع تراجع أسعار البترول في أوائل الثمانينات حيث بلغ عجز الميزانية العامة 26.2 مليار دج سنة 1988 أي ما يقارب نسبة 7.5 من الناتج المحلي الإجمالي، و وصلت كأقصى حد لها سنة 1993 بنسبة 14%، كما يبينه جدول رقم 2.

جدول رقم 2: تطور الموازنة العمومية الجزائرية خلال فترة 1990-2009

الوحدة مليار دج

السنة / التعيين	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
إجمالي الإيرادات عامة	160.2	272.4	316.6	314	477.2	611.7	825.2	926.7	774.5	950.5
إجمالي النفقات عامة	142.5	235.3	308.7	476.6	566.4	759.6	724.6	845.2	875.7	961.7
العجز أو الفائض	+17.7	+37.1	+7.9	**-162.6**	**-89.2**	**-147.9**	+100.6	+81.5	**-101.2**	**-11.2**
السنة / التعيين	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي إيرادات عامة	1578.1	1505.5	1603.2	1974.5	2229.9	3082.8	3639.9	3687.9	2902.4	3272.6
إجمالي نفقات عامة	1178.1	1321	1550.6	1639.3	1888.9	2052	2453	3108.7	4191.1	4234.6
العجز أو الفائض	+400	+184.5	52.6	335.2	+341	+1030.8	1186.9	579.2	**-1288**	**-962**

المصدر إنطلاقا من نشرات إحصائية للديوان الوطني للإحصاء

الصندوق النقد العربي النشرة الإحصائية للدول العربية سنة 2010.

و يوضح الجدول رقم 3 تطور عجز الموازني إلى ناتج المحلي الإجمالي، حيث يبين مدى تطور نسبة الاقتطاع من الناتج المحلي الإجمالي للتمويل النفقات العمومية، و لقد عرفت هذه النسبة تباين بين الزيادة و الانخفاض خلال فترة الدراسة و التي يمكن تقسيمها إلى فترتين الأولى نهاية الثمانينات و بداية التسعينات و الفترة الثانية بداية القرن الحالي .

جدول رقم 3: تطور مؤشرات رصيد الموازنة خلال 1988-2008

السنة	1966	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة رصيد الموازنة على PIB	**-7.48**	1.9	3.14	4.4	0.7	**-14**	**-6**	**-7.5**	+4	+3	**-3.6**
نسبة رصيد الموازنة على PIB	**1999**	**2000**	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	**2009**
	-0.37	9.7	4.36	1.16	6.3	5.5	13.6	13.9	6.22	**-11.7**	-

المصدر إنطلاقا من جدول رقم 2

- إحصائيات من الديوان الوطني للإحصائيات

-إن استمرار الاختلال المالي مع نهاية الثمانينات أرغمت السلطات الوطنية بتصحيح الإقتصادي و ذلك بتنفيذ برنامج اقتصادي بمساندة الصندوق النقد الدولي و الذي يتضمن شروط الواجب التزامها و احترامها، و متمثلة في تحرير

التجارة الخارجية، تقليص حجم الإنفاق العام و تخفيض قيمة العملة. و قد تحسنت الوضعية المالية العامة من خلال القضاء على العجز الموازني حيث ظهر فائض موازني في بداية التسعينات نتيجة ارتفاع أسعار البترول و حرب الخليج.
و قد عرفت وضعية اقتصادية تأزما سنة 1994 بسبب انخفاض أسعار بترول و اللإستقرار الأمني الذي شهدته البلاد، و لمواجهة هذه الأزمة عقدت السلطات اتفاق للاستعداد الائتماني، و من جملة نتائج المحققة من هذا الاتفاق ، انخفاض نسبة العجز الموازني إلى الناتج المحالي الإجمالي من 14% سنة 1993 إلى 7.5% سنة 1995، و إبتداء من سنتي 1996 -1997 حدث تحسن في رصيد الموازني، و عموما يمكن القول أن فترة التسعينات عرفت عجزا متفاوتا بسبب الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و للاستقرار الأمني، مما جعل زيادة في معدلات نمو الإنفاق العام تفوق معدلات نمو الإيرادات العامة في أغلب السنوات.
–و قد عرفت بداية القرن الحالي تحسن في الوضعية المالية العامة حيث حققت فوائض في الموازنة من سنة 2000 إلى غاية 2007، حيث بلغت 13.9% من PIB في سنة 2006، و ذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول ومنه ارتفعت الجباية البترولية.
و لقد قامت الجزائر بهذا الصدد بإنشاء صندوق خاص صندوق ضبط الموارد[15] مخصص للامتصاص الفوائض المالية السنوية لموازنة الدولة. و هو حساب من حسابات الخزينة العمومية مفتوح على مستوى بنك الجزائر حيث يسمح للخزينة العمومية بحساب الفرق بين السعر المرجعي لبرميل البترول المعلن عنه من خلال قانون المالية[16]، و سعر البيع الحقيقي للبرميل، و تستخدم إيرادات الصندوق لمعالجة العجز الموازني المستقبلي، أو تسديد المديونية العمومية.
و جدول التالي يوضح تطور إيرادات الصندوق.

جدور رقم 4: تطور مبالغ صندوق ضبط الإيرادات

مليار دج

المصدر الخزينة العمومية

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صندوق ضبط الإيرادات	453.2	123.2	26.6	448.5	**623.5**	**1368.8**	**1798**	**1738.8**

من جدول أعلاه يبين تطور المبالغ المخصصة للصندوق حيث تضاعفت هذه المبالغ عبر السنوات.
و بالرجوع إلى الوضعية المالية لسنتي 2008-2009 فقد عرفت عجزا متفاوت في الموازنة العامة حيث بلغت قيمته 1288 مليار دج و 962 مليار دج على التوالي، و يرجع ذلك للأزمة المالية العالمية التي تفجرت في سنة 2008 و تفاقمت مع مطلع 2009 و ما تبعتها من تداعيات اقتصادية و عواقبها السلبية على الوضع الإقتصادي العالمي.
و ما يمكن قول أن الأزمة المالية العالمية و ما تبعتها من تداعيات اقتصادية قد أصابت الاقتصاد الجزائري عن واقعة الحقيقي من حيث كونه اقتصاد ريعي يعتمد بشكل أساسي على إنتاج و تصدير النفط، و أن الأزمة المالية العالمية قد أصابت بتداعياتها الاقتصادية أسعار النفط التي بلغت نهاية أكتوبر 2008 ذروتها أكثر من 108 دولار للبرميل لتنخفض إلى ما يقارب 59.2دولار لبرميل نهاية 2009، و الذي كان له الأثر على الميزانية العامة، و بفعل فقد تراجعت الإيرادات العامة بنسبة 24%، و لم يبلغ فائض الميزان التجاري إلا 1.01 مليار دولار، و على عموم فإن الجزائر لا زالت تحتفظ بوضعية مالية خارجية ميسورة بفضل الاحتياطي الدولي المعتبر و المقدر ب 146 مليار دولار و ذلك رغم انخفاض الشديد في الرصيد الجاري المختل من جراء انخفاض أسعار المحروقات و ارتفاع مستوى الواردات.

و لقد استطاعت الجزائر من تجنب الأزمة نسبيا بفضل احتياطي النقد الذي مكنها من تغطية 3 سنوات من الواردات، و بفضل الأموال المحفوظة في صندوق ضبط الإيرادات التي بإمكانها امتصاص عجز الميزانيات لمدة لا تقل عن سنتين.
و لكن ما يمكن قوله تبقى جدوى المالية العمومية على المديين المتوسط و البعيد مثيرة للانشغال في ظل ارتفاع المتزايد لمبالغ الإنفاق العام و غياب تنوع في موارد الميزانية حيث تعتمد بشكل أساسي على الجباية البترولية، و على رغم أن أغلب الدول المنتجة للنفط لن تعاني من نضوب مخزونها النفطي لفترة لا تقل في المتوسط خمسين سنة غير أن هناك عوامل أخرى قد تؤدي إلى تذبذب الإيرادات العامة، خاصة منها النفطية و هي:

-تطور بدائل و كفاءة استخدام النفط.

-النمو الاقتصادي العالمي و الأزمات المالية العامة.

و عليه يتعين على الحكومة أن تتصدى لهذه المشكلات، و ذلك بوضع سياسة مالية في سياق طويل الأمد، و مركزة على الحفاظ على موازنة مالية مستدامة غير نفطية عن طريق رفع كفاءة النظام الضريبي و العمل على زيادة الطاقة الضريبية و ترشيد استخدام الموارد الضريبية و ترشيد الإنفاق العام، و نقصد هنا كفاءة الإنفاق الحكومي عن طريق تحسين إدارة المشاريع الحكومية، و تنمية الإنفاق الإستثماري و العمل على الحد من نمو الإنفاق العام عندما ترتفع أسعار النفط.

و كذا العمل على تخطيط و ضبط الموازنة العامة، عن طريق إصلاحات مهمة في مجال تخطيط المالية العامة و وضع الميزانية و تنفيذها و رقابتها قصد تحقيق أو تحسين كفاءة الإنفاق العام.

الخاتمة:

حاولنا في هذا البحث دراسة و تحليل التطورات التي طرأت على الموازنة العامة للجزائر خلال فترة التسعينات و بداية القرن الحالي، كما تناول البحث للأسباب و مصادر العجز و كيفية علاجه، و لقد أظهر التحليل أن ظهور العجز في الموازنة العام يعود إلى التقلبات التي حصلت في أسعار النفط و من تم في الإيرادات الجباية البترولية بإعتبارها المصدر الرئيسي للإيرادات الدولة من جهة، و إزدياد الإنفاق العام من جهة أخرى ، و حاولنا في الأخير تقديم بعض المقترحات.

الهوامش:

1- السيد عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية، ص 35

2- الفارس عبد الرزاق، الحكومة و الفقراء، ص 119

3- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، ص 207

4- انحراف أسعار السلع و أسعار الفائدة، و معدلات الأجور عندما لا تعكس القيمة الحقيقية في المدى الطويل، كما يجب استبعاد الإيرادات الخارجية عن بيع الأصول الحكومية لأنها تمثل موردا غير عادي.

5- العناني حمدي أحمد، اقتصاديات المالية العامة ص 143

6- محمد حلمي مراد، مالية الدولة، ص 298

7- Duverger Maurice, Finances publique p 228

8- يتضمن برنامج في زيادة النفقات خاصة تلك الموجهة لتدعيم الأجور و الإعانات الموجهة للبطالين و مساعدات مالية للاستثمارات تؤدي إلى رفع مستوى الاستهلاك من السلع و الخدمات مما يزيد حجم الطلب.

9- حسن الحاج، عجز الموازنة مشكلات و حلول، ص7

10- تنقسم الضرائب غير المباشرة إلى ضرائب على التعاملات الداخلية (السلع و الخدمات) و الضرائب على تجارة الدولية.

11- الفارس عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 109

12- فليح حسن، المالية العامة، ص 256

13- رمزي زكي، الصراع الفكري ،ص 90

14- للمزيد الإطلاع على الفارس عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 133.

15- المادة 10 من قانون رقم 200-02 المؤرخ 27 جوان 2000 و المتعلق بقانون المالية التكميلي.

16- يقدر ب 37 دولار حسب قانون مالية لسنة 2010.

المراجع:

- السيد عطية عبد الواحد، دورالسياسة المالية في تحقيق التنمية، د.النهضة العربية القاهرة، 1993.
- العناني حمدي أحمد، اقتصاديات المالية العامة و نظام السوق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992.
- الفارس عبد الرزاق، الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية، مركز الدراسات للوحدة العربية بيروت، 1997.
- رمزي زكي، الصراع الفكري و الاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، سناء للنشر، القاهرة، 1992.
- فليح حسن خلف، المالية العامة، جدارا للكتاب العالمي، عمان الأردن، 2008.
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقيمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.
- محمد حلمي مراد، مالية الدولة، جامعة عين شمس القاهرة.
- حسن الحاج، عجز الموازنة المشكلات و حلول المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد 63 ماي 2007.
- جيفري ديفيز و آخرون، صناديق النفط هل تطرح مشكلات بوصفها حلولا، مجلة التمويل و التنمية ديسمبر 2001.

التقارير والنشرات:

- التقرير الإقتصادي القرني الموحد لسنة
- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، آفاق الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 2009، ديسمبر 2009.
- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) الجزائر بالأرقام رقم 27، 28، 30، 35، 38، 40.
- النشاشيبي و آخرون، الجزائر، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، تقرير لصندوق النقد الدولي، واشنطن 1998.
- بنك الجزائر

المراجع باللغة الأجنبية:

- Duverger, M. Finances publiques, 5éme édition presse universitaire de France, Paris 1965.
- Mustapha KARA, Déficit budgétaire et stabilisation, séminaire sur les finances publiques, Mars 1986 Alger.
- Conseil National Économique et Social, État Économique et Social de la Nation 2005-2006-2007 novembre 2008.
- Document de la Banque mondiale, République Algérienne Démocratique et Populaire, A la recherche d'un investissement public de qualité,
  Une Revue des dépenses publiques Rapport N° 36270 – DZ Le 15 août 2007